«ديوان الحلَّاج» إعداد عبده وازن
ادِّعاء وعجز

أصدرت «دار الجديد»، منذ مدَّة، ديوان الحلَّاج، من إعداد عبده وازن وتقديمه. إنَّه لأمر جيِّد أن تعنى هذه الدَّار بتحقيق نصوص التُّراث ودراستها ونشرها، شريطة أن يتولَّى ذلك مختصٌّ يمتلك إمكانات المحقِّق والباحث في هذا المجال، فهل كان معدُّ هذا الدِّيوان والمقدِّم له هذا المختصَّ القادر؟

في ما يأتي محاولة للإجابة عن هذا السُّؤال.

الدِّيوان يتألَّف من قسمين: المتن والتقديم، ونبدأ المحاولة بالكلام على أوَّلهما، ثمَّ نتحدَّث عن ثانيهما.

تحقيق الدِّيوان وإعداده

نشر المستشرق ماسينيون (١٨٨٣ ـ ١٩٦٢) قسماً من شعر الحلَّاج سنة ١٩١٤، ثمَّ استكمل إعداد هذا الشِّعر، ونشره محقَّقاً سنة ١٩٣١، وأُعيدت طباعته عامي ١٩٥٥ و١٩٨١. وفرغ كامل مصطفى الشِّيبي من جمع ديوان الحلَّاج وتحقيقه وشرحه والتقديم له والاستدراك على ماسينيون سنة ١٩٦٩، وأدَّت ظروف إلى أن يصدر تحت عنوان «شرح ديوان الحلَّاج» سنة ١٩٧٤ مليئاً بالأخطاء، ما آلم الشِّيبي الذي أعاد نشره مُسْتَخْلِصاً نصَّه من شرحه الكبير، ومصوِّباً الأخطاء، سنة ١٩٨٤. ثمَّ صدر الدِّيوان مرفقاً بكتاب الطواسين في طبعة «مراجعة ومزيدة» سنة ١٩٩٧. وصدر هذا الديوان ضمن كتاب «تراث الحلَّاج» سنة ١٩٩٦ عن «دار الذَّاكرة»، وكان عمل معدِّه، عبد الإله نبهان، «مقارنة النَّص الذي يرد في طبعة الشِّيبي بمقابله في طبعة ماسينيون وضبطه».

وفي سنة ١٩٩٨، أصدرت «دار الجديد» الدِّيوان نفسه معلنةً على الغلاف أنَّه من إعداد عبده وازن وتقديمه. لكن وازن يخالف الدَّار الرَّأي، فيقول، بعد أن يروي ما يسمِّيه «قصَّة ديوان الحلَّاج»، مغفلاً ذكر طبعة الشِّيبي الثالثة وطبعة نبهان المقارنة بين الطَّبعتين، «**وفي تحقيقي للدِّيوان**» (ص. ٧٢).

الأسئلة التي تُطرح، في هذا المقام، هي: هل قام وازن بتحقيق الدِّيوان، المحقَّق غير مرَّة، كما يقول هو، أو بإعداده كما يفيد ما جاء على غلاف طبعة دار الجديد؟ وهل لاحظ النَّاشر الفرق بين التَّحقيق والإعداد، فخالف وازن الرَّأي، ونسب إليه الإعداد على الغلاف، وليس التَّحقيق كما ذكر هو؟ وهل لا يجد وازن فرقاً بين الصَّنيعين؟ وإن يكن «التَّحرِّي» النَّحوي والصَّرفي والعروضي يسوِّغ إعادة طباعة ديوان حُقِّق وأُعيد النَّظر فيه مرَّات، بما في ذلك المقارنة، فإنَّ من قام بذلك، كما يقرُّ وازن (ص. ٧٤) هو «اللغوي المدقِّق محمود عسَّاف»، والأولى أن يُنسب الإعداد له، لا أن يُكتفى بالإشارة إلى «تواضعه الجم» وشكره على عمل أنجزه هو ونُسب إلى سواه؟ وإن يكن وازن قد قام بالمقارنة بين صنيعي ماسينيون والشيبي، كما يقول هو (ص. ٧٣) فهل يسمِّي صنيعه هذا (المقارنة بين نصَّين محقَّقين) تحقيقاً؟ ولم أغفل ذكر ما قام به نبهان، وهو الصَّنيع نفسه الذي يقول: إنَّه قام به، علماً أنَّ نبهان سبقه إلى هذا الصَّنيع؟

قد نقول: إنَّ وازن أنجز، في مجالٍ آخر، سوى التَّحقيق والضَّبط والمقارنة، ما يحسب له، لكنَّ قراءة متن الدِّيوان الذي «أعدَّه» تعني أنَّ ذلك لم يحدث، إن لم يكن العكس قد حدث، وفي ما يأتي نقدِّم نماذج، على سبيل المثال، تفيد ذلك.

يقول الشِّيبي: إنَّ الدِّيوان الذي حقَّقه، ونشرته «دار الجمل» «من الدقَّة في جمله وكلماته وحروفه وشكله ونقطه بحيث يمكن القول: إنَّ أيَّ تصرُّفٍ فيه يؤدِّي إلى انتكاس الجملة كلِّها، بل المقطَّعة بقضِّها وقضيضها» (ص. ١٠). والسُّؤال الذي يُطرح هنا هو: كيف يسمح شخص لنفسه، أيَّاً تكن قدراته وأهدافه، بالتصرُّف في صنيع بهذه الدِّقَّة، خصوصاً وأنَّ صاحبه يحذِّر من أيَّ

تصرّف؟ وهل يحسب المتصرِّف أنَّ عملاً كلَّف صاحبه جهد عمرٍ هو مشاع مباح له!؟

يمكن للقارئ أن يغفر لمتصرِّفٍ أكثر دقَّة من صاحب العمل، لكنَّه يذهل عندما يجد أنَّ من أباح لنفسه التَّصرُّف قاصرٌ عن معرفة كثيرٍ من الأمور البسيطة التي يعرفها المبتدئ في هذا الميدان، ومن الأمثلة التي تفيد ذلك نذكر ما يأتي:

ـ يقول وازن إنَّه اعتمد، في إعداده للدِّيوان، التَّبويب الذي اعتمده ماسينيون، من التَّمييز بين القصائد والمقطَّعات واليتامى (ص. ٧٣)، لكنَّه أورد ثلاثة أبيات تحت عنوان: «يا طالما غبنا» (ص. ٩٨) في القسم المخصَّص للقصائد. وإن كان المستشرق قد أخطأ أما كان الأجدر بالمقارن العربي المدقِّق، الشاعر كما يزعم، أن يلاحظ أنَّ الأبيات الثلاثة لا تشكِّل قصيدة، وإنَّما مقطَّعة. أمَّا إذا كان لا يميِّز القصيدة من المقطَّعة فهذا أمرٌ آخر يتيح له أن يلاحظ، لكنَّه لا يخوِّله التَّصدِّي إلى مثل هذا العمل.

ـ يقول وازن إنَّه لم يفسِّر المعاني كي يتسنَّى للقارئ أن يفسِّر كما يحسن له (ص. ٧٤)، لكنَّه وضع عناوين للقصائد والمقطَّعات، وإن تكن هذه العناوين تقتصر، في الغالب، على اختيار عبارة من أوَّل بيت، ما يدلُّ على عدم بذل أيَّ جهدٍ حقيقي في هذا المجال، فإنَّ ذلك يعدُّ تدخُّلاً في تحصيل القارئ للمعنى، وهذا ما لم يفعله نبهان الذي يعي دلالة ذلك، وإنَّما فعل أمراً آخر لم يفعله وازن، وهو بذل الجهد في تقديم المعنى اللُّغوي للَّفظ، ما يساعد القارئ في تحصيل دلالة النَّص. ومن نماذج ذلك نذكر، على سبيل المثال فحسب، كلمة «سمتُك» شرحها وازن بقوله: «السَّمت: الطريق والمحجَّة، وقد أدَّاها ماسينيون بـ Route» (ص. ١٠٤)، وشرحها نبهان بقوله: «السَّمت: الطريق، وهو أيضاً هيئة أهل الخير، وهو المقصود هنا...» (ص. ٦٧). وهكذا يكون نبهان قد بذل جهداً، وأضاف ما يساعد القارئ على تحصيله الدَّلالة، ويكون وازن قد نقل عن «المنجد»، أو يكون قد ترجم من الفرنسيَّة إلى العربيَّة ما كان ماسينيون قد ترجمه من العربيَّة إلى الفرنسيَّة.

ـ تقضي أصول التَّحقيق بأن يعلِّق المحقِّق موضحاً عندما يحتاج النَّصُّ إلى إيضاح أمر ما، وهذا ما لم يفعله وازن وفعله نبهان.

ومن نماذج ذلك نذكر على سبيل المثال: يحتاج ضمير المخاطب في مقطَّعةٍ مطلعها: «كتبتُ، ولم أكتب إليك وإنَّما/ كتبتُ إلى روحي بغير كتاب» (ص. ١٠٨) إلى معرفة صاحبه، فعاد نبهان إلى المصادر، وذكر أنَّ الحلَّاج «كتب بهذه الأبيات إلى صديقه أبي العبَّاس أحمد بن عطاء الذي ضُرب ضرب التَّلف بسببه...» (ص. ٧٣)، والأمثلة على ذلك كثيرة، (منها ص. ١١٥ وازن ـ ص. ٧٨ نبهان).

إنَّ وازن يريد ألَّا يبذل جهداً، ولو فعل لكان قام بما ينبغي أن يقوم به المحقِّق أو المعدّ، ولكان أيضاً، أفاد من هذه المعلومة في دراسته عن الحلَّاج.

ـ ذكر وازن بيتين أوَّلهما: «همِّي به ولهٌ عليك/ يا من إشارتنا عليك»، وقال: «مجزوء الكامل» (ص. ١٢٨). والمتأمِّل في هذين البيتين، في ضوء الرِّوايات المختلفة لهما، يجد أنَّ الرَّوي يصحُّ أن يكون مقيَّداً، كما ورد، ومطلقاً، كما يرد في «أخبار الحلَّاج»، ويكون الوزن من «مذيَّل الكامل» (راجع تعليق نبهان، ص. ١٢٨).

ـ لا يُعنى وازن بضبط علامات التَّرقيم، وهذا أوَّل ما ينبغي أن يقوم به معدُّ نصٍّ شعري للقراءة، ومن نماذج ذلك إيراده هذا البيت: «فكيف أصنعُ في حبٍّ كلفتُ قد ملَّ من سُقمي أطبائي!» من دون علامات ترقيم؟

هذه نماذج قدَّمناها، على سبيل المثال، تفيد أنَّ وازن لا يميِّز القصيدة من المقطَّعة، ولا يبذل جهداً في تحصيل المعنى اللغوي المقصود للَّفظ الذي يشرح معناه، ولا يعود إلى المصادر لإيضاح ما ينبغي إيضاحه، أو لذكر بدايةٍ أخرى موجودة في مصدر موجود بين يديه كما يزعم. ولا يدقِّق في معرفة الوزن؛ إذ إنَّ كتاب «أخبار الحلَّاج» يروي النَّص في صيغةٍ أخرى يختلف وزنها عن وزن الصِّيغة التي يعتمدها، ولا يُعنى بوضع علامات التَّرقيم اللازمة، ولا يعلِّق عندما يحتاج الأمر إلى تعليق... وإن يكن العجز قد بلغ هذا المبلغ فكيف

يتصدَّى لأمر سبقه إلى القيام به علماء كبار بذل كلٌّ منهم جهد عمرٍ للقيام بعمله؟

التَّقديم

قد يقول: إنَّ صنيع وازن الحقيقي يتمثَّل في التَّقديم الذي صدَّر به الدِّيوان، وبخاصَّة أنَّه يسمِّيه: «الحلَّاج، مقاربة معاصرة/ بمثابة تقديم»، كأنَّ ما كتبه ماسينيون والشِّيبي ونبهان وآخرون مقاربات غير معاصرة، ثمَّ لمَ يعدُّ مقاربته «بمثابة تقديم»، وليس تقديماً؟ أهي حذلقة للتميُّز لا مسوِّغ لها، أم هي الإحساس بقصور كتابته عن مستوى البحث العلمي الذي يمكن أن يمثِّل تقديماً جديراً بالحلَّاج وشعره؟ إن يكن الأمر هكذا فهو اعتراف يحمد الكاتب عليه، وسوف نرى حقيقته في ما يأتي:

يلاحظ القارئ، بعد قراءته الصفحة الأولى من التقديم، (ص. ١١)، ما يأتي:

- يسمِّي وازن قتل الحلَّاج «استشهاداً»، وهذا ينبئ بأنَّه اتَّخذ موقفاً، ومنذ بدأ كتابة بحثه، في الخلاف الدائر في شأن الحلَّاج، وهذا من عيوب البحث الموضوعي.
- يقول وازن: إنَّ الاختلاف في شأن الحلَّاج بدأ منذ استشهاده مصلوباً بين فئتين: فئة ترفض... وفئة تسلِّم. والحقيقة هي أنَّ الاختلاف حدث منذ أن جهر الحلَّاج بآرائه، بينه وبين فئات تتعدَّد آراؤها، وهذا التعدُّد يفيده كلام وازن في مكان آخر (ص. ٢٢) وجاء في «أخبار الحلَّاج»: «الناس فيه... بين قبول وردٍّ» (تراث الحلَّاج، ص. ٣٢). وهذا يدلُّ على عدم دقَّة أحكام وازن.
- لغة البحث غير دقيقة، كما في قوله: «وتمادى الاختلاف إلى اسمه»، و«لعلَّ التباس الحلَّاج في دعوته وتجربته»، و«رواية شبه واهية»، وصحفيَّة ركيكة، كما في قوله: «ولا بدوره حسم أمر نسبه»، فالضمير لا يقدَّم على صاحبه، والمقام ليس مقام توزيع أدوار، وبيانية، كما في قوله: «يؤجِّج نار الاختلاف».

- لا يحبِّذ الباحث استخدام الضمير، فاسم الحلَّاج يتكرَّر في فقرة واحدة ست مرَّات، وفي عبارة واحدة مرَّتين.
- يناقض «المحقِّق» نفسه في عبارتين متتاليتين فيقول: «لم يحسم أمر نسبه على الرغم من إجماع معظم مترجميه ورواة سيرته على فارسيَّة جذوره»، فكيف لم يحسم أمر يجمع معظم الرُّواة عليه؟ ثمَّ لماذا لم يذكر المحقِّق من قال سوى ذلك (ما أجمع معظم مترجميه ورواة سيرته) وأين؟ علاوة على أنَّ العودة إلى المصادر تفيد أنَّ جدِّه «لحمي» مجوسي فارسي (ديوان الشيبي، ص. ١٦)، ولمَ استخدام كلمة «جذوره» إن كانت معظم المصادر تجمع على أنَّه فارسي؟
- يقدِّم الباحث المعلومات، من دون أن يحيل، في الغالب، إلى مصادر. ولو عاد إلى هذه المصادر لعرف أنَّ والد الحلَّاج قُتل لاعتراضه على قيمة الضَّريبة التي فرضها عليه عمرو بن اللَّيث الصفَّار (المصدر نفسه)، ولإفادة هذا في فهم تكوُّن شخصيَّة الحلَّاج وتبلور دعوته، ولعرف أيضاً أنَّه سمِّي حلّاجاً بعد مقتل والده بمدَّة طويلة، ولأنَّه، إضافة إلى كشفه أسرار القلوب: حلَّاج القلوب، دخل إلى واسط فتقدَّم إلى حلَّاج، وبعثه في شغل له، وقال له: أنا أعينك في شغلك، فاذهب أنت في شغلي، فلمَّا رجع الحلَّاج من شغله وجد كل قطن في حانوته محلوجاً، فسُمِّيَ الحلَّاج (تراث الحلَّاج، ص. ٣٢). هذا هو السبب، وليس لأنَّ والده كان حلَّاجاً، كما يقول وازن، من دون أن يحيل إلى مصدر معلوماته.
- يعود وازن، في تحديد مكان ولادة الحلَّاج وزمانها، إلى ماسينيون، وهذا يأخذ معلوماته من «أخبار الحلَّاج»، فلمَ لا يعود إلى المصدر الأصلي، وهو أكثر دقَّة وتفصيلاً، وهذا المصدر كان موجوداً بين يديه، كما يُفهم من إحالاته أحياناً إليه؟
- وإن عاد إلى بعض المصادر، فإنَّه يخطئ في التوثيق، كما فعل لدى توثيقه الآيتين ٧٢ و٧٣ من سورة المائدة، فذكر أنَّهما الآيتان ٧١ و٧٢ (ص. ٣٦).

إن هذه إلَّا أمثلة على عيِّنةً لم نخترها قصداً، وإنَّما اخترناها لأنَّها أوَّل صفحةٍ بدأنا بقراءتها، وهي تدلُّ على طبيعة هذه «المقاربة المعاصرة» ومستواها.

ويلاحظ القارئ، علاوةً على ما سبق، أنَّ هذه المقاربة، المؤلَّفة من حوالى ستين صفحة، تخلو من أي عنوان رئيسي أو فرعي، وتمضي ليس وفاقاً لخطَّةٍ محدَّدة، وإنَّما في سياق يحكمه التداعي، فيكثر التكرار والاستطراد، ويكتفي الكاتب بعرض آراء الباحثين من دون تصنيفهم في فئات، ومن دون مناقشة آرائهم، والخلوص إلى رأي يتبنَّاه، مكثراً من ترداد، «ويرى البعض» و«صنَّفه البعض»، و«اعتبر البعض». علاوة على الخطأ اللغوي المتمثِّل في تعريف بعض واستخدام اعتبر، لا يذكر في الغالب من يرى ويصنِّف ويعتبر، ولا يحيل إلى المصدر.

إنَّ الاكتفاء بمنهجيَّة العرض السَّريع غير الموثَّق، وغير المتَّبع خطَّة محكمة، جعل التقديم عرضاً سطحيَّاً لآراء الآخرين، وليس مقاربة باحث مختص لشخصيَّة الحلَّاج ودعوته وشعره، ومن النماذج التي يمكن أن نقدِّمها، في هذا الصَّدد، ما يأتي:

- لم يضع وازن مقتل الحلَّاج في سياقه التَّاريخي، وإنَّما أشار إلى أنَّ لدعوته جانباً إصلاحياً، من دون أن يذكر المصدر، أو يفصِّل أو يحلِّل أو يتبيَّن دلالات. ولو فعل لعرف أنَّ الدولة العبَّاسيَّة كانت تواجه آنئذٍ خطرين: أوَّلهما داخلي يتمثَّل في تردِّي الوضع الاقتصادي والسِّياسي والأمني، وثانيهما خارجي يتمثَّل بتهديد الدولة الفاطميَّة والدعوة القرمطيَّة... في هذا الوقت، وجد الوزير حامد بن العبَّاس أنَّ قتل الحلَّاج يلهي النَّاس ويخيف المعارضين، ويظهره في مظهر الحريص على الدِّين...

يبدو أنَّ هذا الأمر يعود إلى افتقار وازن إلى المعرفة اللَّازمة بالتَّاريخ الإسلامي، وبخاصَّة الفكري الدِّيني منه، وخوضه في مسائل خلافيَّة كبرى متَّبعاً منهج التَّسليم بآراء بعض الباحثين في هذا المجال.

فهو ينقل، على سبيل المثال، رأي عبد القادر محمود في «أنَّ المصدر المباشر لعقيدة الحلول الحلَّاجيَّة هو المصدر الشيعي؛ إذ إنَّ ابن سبأ نادى بحلول الله في الإمام علي كما يؤمن معظم الشيعة» (ص. ٢٧).

هذا الرَّأي يتضمَّن عدَّة أخطاء: أوَّلها أنَّ عبد الله بن سبأ شخصيَّة مُخْتَلَقَة، وقد تحدَّث عن ذلك غير باحث منهم طه حسين ومرتضى العسكري وإبراهيم بيضون... وثانيها أنَّ ابن سبأ ـ إن افترضنا صحَّة وجوده ـ ليس «المصدر الشيعي» الذي تؤخذ عقيدة الشيعة منه، فمصادر الشيعة معروفة، وتتمثَّل بالقرآن الكريم والسنَّة النبويَّة الشريفة وأحاديث الأئمَّة المعصومين ومؤلَّفات مجتهدي الشيعة، وثالثها، وهذا هو الأمر الأكثر خطورة، أنَّ أحداً من الشيعة لا ينادي بحلول الله في الإمام علي، فكيف بمعظمهم!؟

كما أنَّ وازن يورد تساؤل قمر الكيلاني: «ولكن هل كان الحلَّاج في حقيقته شيعيًّا؟ وهل كان يعتقد بالحقيقة العلويَّة عوضاً عن الحقيقة المحمَّديَّة؟» (ص. ٢٧) من دون أي نقاش، والمفروض بمن يبحث في هذه الأمور أن يعرف أنَّ أحداً من الشيعة لا يعتقد بالحقيقة العلويَّة عوضاً عن الحقيقة المحمَّدية، وإن كان لا يعرف فعليه أن يقرأ مصدراً من مصادر الشيعة، ليكون على بيِّنة من أمر خطير كهذا الأمر يتصدَّى للبحث فيه، فأمور البحث ليست مباحة إلَّا للممتلك معرفةً ودرايةً بها.

ويكرِّر الأمر نفسه عندما يتحدَّث عن سنِّيَّة الحلَّاج؛ إذ يتبنَّى رأي ماسينيون القائل: إنَّ الحلَّاج سنِّي لأنَّه حجَّ وصام...، وكان في عيد الفطر يكتسي بالسَّواد، ومكث في مكَّة عاماً للعمرة في حرم البيت صائماً... (ص. ٣٧). إن يكن وازن لا يعرف أنَّ الواجبات الدِّينيَّة من حجٍّ وصوم... والمستحبَّات من مجاورة للكعبة... يؤدِّيها المسلمون الأتقياء جميعهم سنَّة وشيعة، فهذا أمر لا يؤهِّله لأن يبحث في هذا المجال، وإن كان يعرف ذلك، فلماذا لم يجادل ماسينيون في ما ذهب إليه؟

وإن يكن وقد خلص إلى القول: إنَّ دعوة الحلَّاج تشمل الكثيرين في

الإسلام وبقيَّة الدِّيانات في الشرق والغرب على السَّواء (ص. ٦٦ و٦٧)، فإنَّه لا يعرف أنَّ هذا الشمول لا يختص بالحلَّاج وحده، لأنَّه صفة من صفات الإسلام يعرفها كل مطَّلع على تعاليم هذا الدِّين الذي «يرى أنَّ تاريخ الإيمان هو تاريخ واحد، وأنَّ تجليَّات الإيمان على ألسنة الرُّسل والأنبياء هي تجليَّات لحقيقة واحدة لا تفاوت في جوهرها» (راجع: الشيخ محمد مهدي شمس الدين، المسيحيَّة في المفهوم الثقافي الإسلامي المعاصر، ألقيت في المؤتمر الدولي الذي أقيم في روما تحت عنوان: الإسلام وأوروبا، ص. ٩٤).

كيف للعجز أن يدَّعي الإتيان بنتائج جديدة!؟

إن يكن وازن يفتقر إلى معرفة الباحث في الأمور التاريخية والفكريَّة والدِّينيَّة، وإلى قدرات الباحث في العرض الموثَّق والمقارنة والتحليل والنقاش، فكيف يتصدَّى للقيام بمثل هذا العمل؟ وكيف كان ممكناً أن ينصرف إلى دراسة ديوان الحلَّاج المفترض أن يكون قد قرأه عدَّة مرَّات لـ «يحقِّقه»؟... وكيف له أن يخلص إلى نتائج جديدة يؤهِّله إلى ذلك زعمه أنَّه شاعر؟ غير أنَّه لم يفعل ذلك، وإنَّما اكتفى مرَّةً أولى بالقول: «يقول في أحد أبياته» (ص. ٦١)، ولم يذكر هذا البيت، ومرَّة ثانية (راجع ص. ١٩ و٢٠ و٢١) بإصدار أحكام عامَّة سريعة تأثريَّة انطباعيَّة غير دقيقة تفصل بين المعنى والمبنى، علماً أنَّ شعر التجربة الذي وصف به شعر الحلَّاج يصدر كلّاً كاملاً، وينبغي أن يدرس هذا الشعر بوصفه هذا، ليتمَّ تبيُّن خصائصه بنية ودلالة. وهذه هي المقاربة المعاصرة التي كان وازن جديراً بالقيام بها، ولكنَّه عجز عن القيام بذلك، كما عجز في مجالي التحقيق ـ الإعداد والبحث.

❐❐❐